جدليّة الفعل المتعدي واللازم

تاريخ الاستلام: ٢٠٠٩/٣/١٤ تاريخ القبول: ٢٠١٠/١/٥

الدكتور/ يوسف عليان(*)

Controversy of Transitive and Intransitive verbs between Theory and Practice

Abstract

This study deals with transitive and intransitive verb as one of the controversial subjects that ancient Arab grammarians discussed. This study involves two main parts: theoretical and practical .The first part deals with three questions i.e. the originality of the intransitive verb, the objects that transitive verb transcends to and the efficiency of grammarians' conditions in specifying the kind of the verb.

The practical part deals with the question: How far do modern writers and speakers follow up the grammarians' conditions?

The study shows that old and modern language users have bi-usage in transitive and intransitive verbs. This behaviour is due to the Arabic language system which depends on two dimensions: historical and regional which produced a lot of dialects.

ملخص

تناولت هذه الدراسة المتعدي واللازم من الأفعال بوصفه باباً من أبواب النحو التي استفاض فيها الجدل والخلاف بين النحاة. وقد اشتملت الدراسة على جانبين، أحدها نظري والآخر تطبيقي. وقد تناول الجانب النظري موضوعات جدلية ثلاثة. الأول: المتعدي واللازم، وأي الفعلين أصل في الاستعمال اللغوي وأيهما فرع، والثاني: المفاعيل التي يتعدى إليها الفعل المتعدي، وهل هي حقيقية. والثالث :ضوابط النحاة في معرفة المتعدي واللازم، وهل هي كافية في خدمة الدرس النحوي.

وأما الجانب التطبيقي فقد تناول شيئاً من كتابات المحدثين ولاسيما المشتغلين باللغة، وكذلك تناول هذا الجانب جانباً مما يجري على ألسنة أبناء العربية، مع الاستشهاد بشيء غير قليل من استعمال القدامى الذين يُحتج بكلامهم ليتبين مدى تقيد الكاتبين والمتكلمين بما دونته كتب النحو من ضوابط للمتعدي واللازم. وأظهرت الدراسة ازدواجية القدماء والمحدثين في شيء غير قليل في استعمال المتعدي واللازم. وتعزو الدراسة هذا السلوك اللغوي عند الطرفين إلى طبيعة نظام اللغة العربية الذي قعّد اللغة وفق بعدين أساسيين: بعد زماني,يتمثل في فترة الاحتجاج اللغوي. وبعد مكاني، يتمثل في البيئات العربية المتعددة التي أنتجت لهجات عربية متعددة.

(*) جامعة الملك خالد/كلية العلوم والآداب/ بيشة/السعودية.

التمهيـــد

يقسم النحاة الفعل التام إلى ثلاثة أقسام، أحدها متعد، ويسمى مجاوزاً. وهو الـذي يصل مفعوله مباشرة، مثل: دعوت الله". وآخر يسمى لازماً، ويسمى قاصراً، وغير متعد، ومتعدياً بحرف جر، وثالث يستعمل متعدياً ولازماً. وتعرف كتب النحو الفعل المتعدي بأنه الفعل غير المكتفي بمرفوعه، وهو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه دون حرف جر. والفعل اللازم هو المكتفي بمرفوعه في تأدية معنى الجملة، نحو: قام، وفرح، وعظم. والـلازم- أيضًا- هو ما لم يكتف بمرفوعه وتجاوزه إلى المفعول به بحرف جـر، نحـو: "وإنكـم لتمرون عليهم مصبحين" (الصافات: ١٣٧)[١].

وفي بيان أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم، يقول الزمخشري:"ومن أصـناف الفعل: المتعدي وغير المتعدي. فالمتعدي على ثلاثة أضرب: متعدّ إلى مفعول به، وإلـى اثنين، وإلى ثلاثة... وغير المتعدي ضرب واحد وهو ما يختص بالفاعل...[٢]. وقد عمل النحاة على وضع ضوابط تعين الدارسين على تمييز المتعدي مـن الأفعـال، فوضـعوا ضابطين- فيما يرون- صالحين لأداء هذه المهمة[٣]. أولهما: أن يتصل بالفعل ضـمير، الهاء، يعود على اسم سابق غير ظرف وغير مصدر، نحو: الخطة أعدها القادة. وثـاني الضابطين: صياغة اسم مفعول تام من الفعل الذي يراد معرفة تعديته أو لزومه، فإن أدى اسم المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعدياً بنفسه، نحو: منـصور، ومنعوت. فإذا صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر كـان الفعـل لازمـاً، نحـو: مغضوب عليهم. وإذا كان النحاة قد وضعوا ضابطين لتحديد المتعدي من اللازم فقد وضع ابن هشام عشرين ضابطاً يكون معها الفعل لازماً[٤].

لم يقصر النحاة تحديد المتعدي واللازم على ذينك الـضابطين الرئيـسين، وإنمـا وضعوا ضوابط إضافية تتميز بها الأفعال اللازمة. وربما كانـت هـذه الـضوابط أدق وأسهل، فضلاً عن توفير الوقت والجهد على الدارسين. ويمكن تصنيف هـذه الـضوابط تحت النوعيين الآتيين[٥]. أحدهما: الضوابط المورفيمية التي تتمثل فـي مجموعـة مـن

الأوزان الصرفية، نحو: فَعُل- حسن، انفعل-انكسر، افتعل- امتد، افعنلل- احرنجم، افعالّ- احمارّ.، افعلل - اطمأنّ... وإلخ.

والآخر: الضوابط الدلالية. إذ يتميز اللازم بما دلّ على صفة، أو عرض، أو لون، أو حلية، أو نظافة. ويمكن تصنيف هذه الضوابط تحت المجالات الآتية:

- الفيزيولوجية، نحو: عور، وسمن، وقصر.
- البيولوجية، نحو: جبُن، وجشِع، واقشعر.
- السيكولوجية، نحو: فرح، وهنئ، وفزع.
- الفيزيائية، نحو: احمرّ، واحمارّ، وابيضّ.
- الطارئة، نحو: رجِف، ونجِس، وارتعش.

وكذلك ذكر النحاة وسائل تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد. من ذلك التعدية بالهمزة، وبتضعيف عين الفعل، وبألف المفاعلة، وبحرف الجر... وإلخ[٦].

ليس من هدف هذه الدراسة الدخول في تفصيلات باب المتعدي واللازم، فهذا أمر متيسر في كتب النحو. وإنما تهدف هذه الدراسة إلى بيان أنه ما زال في مسألة المتعدي واللازم مجال للبحث. وبناء على ذلك تأمل هذه الدراسة أن تجيب عن الأسئلة الآتية:

١- أي الفعلين أصل, وأيهما فرع؟

٢- هل المفاعيل التي يتعدى إليها الفعل المتعدي حقيقية؟

٣- هل الضوابط التي وضعها النحاة تكفي في تمييز المتعدي من اللازم؟

٤- ما مدى تقيد المحدثين بضوابط النحاة في الاستعمال اللغوي؟

البحث

المسألة الأولى: أي الفعلين أصل وأيهما فرع، المتعدي أم اللازم؟

من اللافت للانتباه في مسألة المتعدي واللازم أن كتب النحو تعمل على تقديم المتعدي وتأخير اللازم في عنواناتها، الأمر الذي قد يوحي للدارس بأن المتعدي أصل، وأن اللازم فرع عليه، أو قد يشعر بأن المتعدي من الأفعال أكثر عددا أو استعمالا من

اللازم. ولقد عرض أحد الباحثين (الدكتور مصطفى جواد) لهذه المسألة، وزعم أن المتعدي أصل واللازم فرع، وأن اللزوم عارض طارئ فقال:"إن الأصل في الأفعال المتعدي، لأن الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على المتعدي، وأن اللزوم عارض طارئ. وعلى هذا تكون الأفعال التي يكثر فيها اللزوم مثل" فرح- يفرح"، والتي يغلب عليها اللزوم مثل" سَهُل- يسهُل" حديثة الوجود بالنسبة إلى غيرها من ضروب الثلاثي المجرد، ويكون الضرب الذي خالف هذين الوزنين من الأفعال اللازمة مثل "دخل وخرج ونام" من باب العلاج الذاتي محدوداً بحيث يكاد يكون معدوداً"(٧). لكن هذا الباحث لم يذكر علام اعتمد في رأيه، هل اعتمد على استقراء لغوي ما أم اقتصر على خبرته اللغوية فقط؟ أضف إلى ذلك ما يشعر بغموض الدلالة في بعض عباراته حين يقول: إن الحياة تعتمد على التعدي. فما علاقة هذا بموضوع لغوي تاريخي؟ ولكي نصل إلى رأي موافق أو مخالف لرأي الباحث نعرض- على سبيل المثال- للفعل "دخل" الذي تكرر كثيرا في القرآن حسب ما جاء في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

قال تعالى: "كلما دخل عليها زكريا المحراب"(آل عمران٣٧)، "وقد دخلوا بالكفر" (المائدة٦١)، "وجاء إخوة يوسف فدخلوا عليه"(يوسف٥٨)، "وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة"(الإسراء١٧)، "أم حسبتم أن تدخلوا الجنة"(البقرة٢١٤). "لن ندخلها حتى يخرجوا منها"(المائدة٢٢)، "كلما دخلت أمة لعنت أختها"(الأعراف٣٨)، " فإن لم تكونوا دخلتم بهن"(النساء٢٣)، "ولو دخلت عليهم من أقطارها"(الأحزاب١٤)"، ودخل معه السجن فتيان"(يوسف٣٦)، " ادخلوا هذه القرية"(البقرة٥٨)، "ادخلوا عليهم الباب" (المائدة٢٣)... .

حين نتأمل الآيات السابقة ومعها باقي الآيات التي ورد فيها استخدام الفعل"دخل"، يتبين أن هذا الفعل قد جاء متعدياً وجاء لازماً. أما اللازم فنلاحظ أنه تعدى إلى مفعوله بحرف الجر"على" حين كان الدخول على العقلاء، نحو: "فدخلوا عليه"، وتعدى بحرف الجر "في" حين كان الظرف الذي يصار إليه معنويا: "يدخلون في دين الله أفواجاً" (النصر٢)، وقد يعدل عن "في" إلى استخدام "الباء" التي تستعمل في موضعها كثيرا،

نحو:"وقد دخلوا بالكفر" (المائدة٦١). وقد تلتزم "الباء" إن كان الدخول بمعنى بناء الرجل بامرأته، نحو: "فإن لم تكونوا دخلتم بهن"(النساء٢٣). أما الفعل "دخل" متعدياً فقد جاء كثيراً جدّاً في القرآن. ويلاحظ أنه جاء متعدياً كلما كان الظرف الذي يصار إليه حقيقيًّا، نحو"أم حسبتم أن تدخلوا الجنة"(البقرة٢١٤)، "ودخل جنته..." (الكهف٣٥)"، وليدخلوا المسجد"(الإسراء ٧).

مما سبق عرضه من الآيات يتبين أن حرف الجر "في" يمكن أن يسقط عند ظهور الظرفية التي يحمل الحرف معناها، والتي ورد فيها ذكر ظروف حقيقية، نحو" الجنة، والمحراب، والسجن، والمسجد، والقرية. ثم إن نزع الخافض هنا يمكن أن يحمل على الإيجاز، وهو ما جرت العرب على استعماله تخفيفاً أو توسعاً. وإذا كان الأمر كذلك- وهو ما يرجحه البحث- فإن نزع الخافض وانتصاب الاسم بعد سقوط الجار يشعر بأن الأصل في الأفعال اللزوم ثم يتخفف فيها في الاستعمال فيصير الفعل متعدياً. ونستأنس لهذا الرأي في قوله-سبحانه-" واختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا"(الأعراف١٥٥). والتقدير "اختار من قومه". ومنه قول الفرزدق[٨]:

ومنا الذي اختير الرجالَ سماحة وخيرًا إذا هب الرياح الزعازع

والتقدير "من الرجال ". ومنه قول جرير بن عطية[٩]:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذاً حرام

فقد أسقط الشاعر حرف الجر"الباء" من "تمرون بالديار" ووصل "تمرون" بمفعوله مباشرة. وقد يقال إن الضرورة هي التي دفعت الشاعر لهذا السلوك اللغوي. لا يقال مثل ذلك ما دام في وسع الشاعر أن يستخدم صيغة الماضي فيقول: مررتم بالديار... دون إخلال بالوزن الشعري. ثم إذا كان ذلك السلوك من الشاعر ضرورة، فهل كان فيما ورد في الآية الكريمة السابقة ضرورة؟ لذا يمكن القول: إن دافع الإيجاز كان السبب الرئيس الذي جعل الشاعر يوصل "تمرون" بمفعوله مباشرة.

يقول سيبويه:"ومثل "ذهبت الشام"(في الشذوذ)" دخلت البيت"[١٠] ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيّة[١١] يصف رمحاً بالليونة:

لدْن بهزّ الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريقَ الثعلب

إن الأفعال: "ذهب ودخل وعسل" تدل على حركة الفاعل وانتقاله، و من ثمة فهي تنتمي إلى أفعال فيها سمة خلافية لأن تكون متعدية. وبما أن حركة الفاعل موجهة نحو شيء معين كمكان الذهاب، أو مكان الدخول، أو مكان العسلان (الاهتزاز) فإن ارتباط الفعل بالاتجاه المعين أو المكان المعين جعله يسلك سلوك الفعل المتعدي[١٢].

ويقول ابن يعيش: "فأما دخلت البيت" فقد اختلف العلماء فيه، هل هو من قبيل ما يتعدى إلى مفعول واحد أم من اللازم. وسبب الخلاف فيه استعماله تارة بحرف جر وتارة بغيره، نحو: دخلت البيت، ودخلت إلى البيت. والصواب عندي إنه من قبيل الأفعال اللازمة، وإنما حذف منه حرف الجر توسعاً". ويعلل ابن يعيش ذلك لأن "مصدر"دخل" يأتي على زنة "فُعول"، نحو"دخول". و"فعول" في الغالب يأتي من اللازم، نحو: "القعود، والجلوس... "[١٣].

وإذا علمنا أن التعدي بحرف الجر عادة ما يكون لغرض بلاغي كالتقوية مثلا، نحو: بعثت به وعملت به، ومنه قوله – تعالى :"وأخذ برأس أخيه يجرّه إليه"(الأعراف ١٥٠) أو أن يقع العامل على المعمول باستعلاء، أو علو، نحو: ألقى به، وعضّ عليه، وداس عليه، إذا علمنا ذلك فيمكن القول بأن الأصل في الأفعال اللزوم، وأن حرف الجر سقط من كثرة الاستعمال، وأن الفعل أخذ يصل مفعوله مباشرة. من ذلك قولهم: ألقاه، وداسه، وعضّه، وأخذه[١٤]. وقد ورد هذا كثيراً في لغة العرب. فالفعل "أنف" يتعدى بحرف الجر، فيقال: يأنف من كذا. وقد جاء على لسان عمرو بن هند: "من تعلمون من العرب من تأنف أمه من خدمة أمي"؟[١٥]. غير أنّا نجد من العرب من استعمل الفعل"أنف" متعدياً بنفسه توسعًا. من ذلك قول وهب بن الحارث القرشي[١٦]:

لا تحسبنّي كأقوام عبثت بهم لن يأنفوا الذل حتى يأنف الحمُر

ومن أمثلة هذه الظاهرة الفعلان "شكر" و"نصح"، فقد لاحظ النحاة أن هذين الفعلين غلب عليهما اللزوم في مرحلة مبكرة من الاستعمال اللغوي، وأنهما يتعديان بحرف الجر، نحو: شكرت له، ونصحت له. وفي التنزيل العزيز: "أن اشكر لي"(لقمان:١٤)، و"نصحت لكم"(الأعراف:٧٩). ولكنّ هذين الفعلين شهدا انتقالاً إلى التعدي ابتداء من إسقاط الحرف معهما في مرحلة أخرى من الاستعمال اللغوي لهما[١٧]، فأصبحنا نجد الفعل "شكر" يصل مفعوله مباشرة، مثل قول القاضي التنوخي(ت٣٨٤هـ): "فخذ هِميانك واجعلني في حِلّ، فشكرته ودعوت له"[١٨].

ومنه قول الشاعر:[١٩]

سأشكر عمراً ما تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

ومنه قول الشاعر[٢٠]

اصبر يزيد فقد فارقت ذا مِقة واشكر حباء الذي بالملك زادكا

ومنه قول الشاعر:[٢١]

شكرتك، إن الشكر نوع من التقى وما كل من أوليته نعمة يقضي

ثم وجدنا المرحلتين تعاصرتا ونتج عنهما وجهان في استعمال ذينك الفعلين وأضرابهما[٢٢]. وقل مثل ذلك في الأفعال "وزن، وكال"، فتقول: وزنت له، وكِلت له. وفي التنزيل العزيز: "وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون"(المطففين٤). ومنه: قصد، وعدّ، ووعد[٢٣]. ومما يستأنس به للقول بأن الفعل اللازم أصل وأن المتعدي فرع دراسة إحصائية للتراكيب الشائعة في اللغة العربية قام بها الدكتور محمد الخولي على ثمان وثمانين عينة ضمت أربعة آلاف وأربعمائة كلمة. وقد بينت تلك الدراسة أن نسبة شيوع الفعل اللازم أعلى من نسبة شيوع المتعدي، إذ يشكل الفعل اللازم ما نسبته ٥٤و٨٧% من الأفعال التامة في العينة، بينما بلغت نسبة المتعدي ٨٥و٢٢% من العينة نفسها[٢٤].

المسألة الثـــــانية

هل المفاعيل التي يتعدى إليها المتعدي حقيقية؟

لا يقتصر إسقاط الجارّ على الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، وإنما ينـــسحب على الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أيضا. فقولنا: "أعطى عبد الله زيداً درهماً" تعني أن الدرهم هو المعطى لزيد، فكأن التقدير: أعطى عبد الله إلى زيد درهماً. يقول ابن يعيش: "وأما ما يتعدى إلى مفعولين فهو على ضربين: أحدهما ما يتعدى إلى مفعـــولين ويكـــون المفعول الأول منهما غير الثاني. والآخر ما يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى. فأما الضرب الأول فهي أفعال مؤثرة تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه، نحو قولك: "أعطى زيد عبد الله درهماً"و"كسا محمد جعفراً جبّة"، فهذه الأفعال قد أثـــرت إعطاء الدرهم في عبد الله وكسوة الجبة في جعفر، ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً بالثاني. ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيداً درهماً، فـــ"زيد" فاعل في المعنى لأنه آخـــذ الدرهم؟ وكذلك "كسوت زيداً جبة، فـــ"زيد" هو اللابس للجبة[٢٥]. وبناء على ذلك يكـــون "عبد الله" فاعلاً في المعنى لأنه آخذ للدرهم، ويكون "جعفر" فاعلاً في المعنى لأنه آخذ أو لابس للجبة. وفي هذا يقول ابن مالك[٢٦]:

والأصل سبق فاعل معنى كمن مِن" ألبسن من زاركم نسج اليمن"

ويمكن أن يضاف إلى هذا ما كان يتعدى إلى مفعولين، إلا أنه يتعدى إلـــى الأول بنفسه من غير وساطة، وإلى الثاني بوساطة حرف الجر ثم اتسع فيه فحذف حرف الجر فصار فيه وجهان، نحو: اخترت الرجال عبد الله, وقوله عزّ اسمه: "واختار موسى قومه سبعين رجلاً"، أي: من قومه... . ومنـــه: اســـتغفرت الله ذنبـــاً، أي: مـــن ذنـــب. قـــال الشاعر[٢٧]:

أستغفر الله ذنبًا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

ومنه كذلك: سميته بزيد، وكنيّت زيدًا أبا عبد الله، فإنه يجوز التوسع فيـــه بحـــذف حرف الجر كقولك: سميته زيداً، وكنيته أبا عبد الله[٢٨].

تظهر الأمثلة السابقة أن مسألة تعدي الفعل إلى مفعولين غير حقيقيـــة. فـــالمفعول الأول لـــ"أعطى وكسا"(عبد الله وجعفر) ليس مفعولاً حقيقيّاً، إذ إن المفعول الحقيقي هـــو الدرهم والجبة و.... أما زيد ومحمد وجعفر فهم آخذون لهذه الأشياء: المعطى والكـــسوة. وأما الأفعال: "استغفر واختار" فلا تتعدى إلى المفعول الثاني إلا بحرف الجر ثم توسع فيه فأسقط حرف الجر فصار الفعل متعدياً لاثنين. وفي هذا يقول سيبويه: "وإنما فصل هـــذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة, فتقول: اخترت (فلاناً)من الرجال، وسميّته بفـــلان... فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل"[٢٩]. ويمكن أن ينسحب ذلك على الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر: حسب، وظن، وخال، وعلم، ورأى، ووجد، وزعم. فقولك: "ظننت زيداً عالماً"، فكأن التقدير: ظننت العلم في زيد. وهكذا في باقي الأفعال. فالمفعول الثاني هو المفعول الحقيقي، وأما الاسم الأول فانتصب نتيجة التوسع في التعبير، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: "فهذه الأفعال المفعول الثاني من مفعوليهـــا هـــو الأول فـــي المعنى، ألا ترى أن زيداً هو الأخ في قولك: حسبت زيدا أخاك؟وكذلك سائرها"[٣٠]. لكن النحاة عدّوا هذه الأفعال داخلة على الجملة الاسمية فنصبت ركنيها دون أن يلتفتوا إلى أن الفعل لا يمكن أن ينصب مفعولين. إن نصب المفعولين-كما ورد عند النحاة-ضرب مـــن التوسع في حقيقته، إذ لا يعقل أن يوقع الفعل على اسمين(مفعولين) في وقت واحـــد كمـــا تذكر كتب النحو.

أما الأفعال التي قال النحاة إنها تنصب ثلاثة مفاعيل,وهي:أعلم وأرى,وأنبأ, ونبّـــأ, وأخبر,وحدّث, فالصحيح أنها تتعدى إلى مفعول واحد أيضاً ,هـــو المفعـــول الأول. أمـــا المفعول الثاني فقد انتصب توسعاً, وذلك بإسقاط حرف الجر كما في قوله تعالى:"من أنبأك هذا"(التحريم: ٣)أي, عن هذا. وأما المفعول الثالث فهو حال حملاً على التوسع. يقول ابن يعيش: وحقيقة تعدي هذه الأفعال بتقدير حرف الجر. فإذا قلـــت:" أنبـــأت زيـــداً خالـــداً مقيماً",فالتقدير:عن خالد,لأن "أنبأت" في معنى"أخبرت". والخبر يقتضي"عن" في المعنـــى, فهو بمنزلة "أمرتك الخير" في نحو قول عمرو بن معد يكرب:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

والمراد "بالخير"، لأن الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلا بحرف جر. فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ بـه، لأن المعنـى عليه، واللفظ محوج إليه[٣١]. وقل مثل ذلك فيما جعلوه يتعدى إلى الظرف في نحو: "سُرق عبد الله الثوب الليلة"، إذ جعل النحاة عبد الله مفعولاً أولاً، والثوب مفعولاً ثانياً، وجعلـوا الظرف مفعولاً ثالثاً على اعتبار أن الحدث (السرقة) وقع بالظرف وليس فيه. يقول ابـن يعيش: "وأما سرق زيد عبد الله الثوب الليلة" فأصله أن يتعدى إلى مفعـول واحـد وهـو الثوب مثلا، وعبد الله منصوب على تقدير حرف الجر. والأصل "من عبد الله"، و"الليلـة" ظرف جعل مفعولاً على الاتساع[٣٢]. ومن جهة ثانية، فإنه رغم اتفاق النحاة على تـسمية موضع الجار والمجرور من الأفعال "نصب على المفعولية"، وأنهم أجازوا العطف علـى موضعه بالنصب إلا إنهم أبوا أن يسموا "مفعولاً به" إلا المنصوب. من ذلك قول الـشاعر لبيد[٣٣]:

فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودونَ معد فلتزعك العواذل

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى تقديم الجانب الإعرابي للفعل عندهم على الجانب الوظيفي. هذا، وقد بينت دراسة الدكتور الخولي السابقة أن نسبة شيوع الفعـل المتعـدي لمفعول بلغت٩٢و٥٩% من عدد الأفعال الواردة في العينة، وبلغت نسبة شـيوع الفعـل المتعدي إلى مفعولين بلغت ٧و٤١ % من الأفعال، بينما بلغت نسبة الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل صفراً في المائة[٣٤].

المسألـــة الثالثـــة

هل ضوابط النحاة في تمييز اللازم من المتعدي كافية؟

سبق القول بأن النحاة قد وضعوا عدداً من الضوابط لتمييز المتعدي من الـلازم من الأفعال. من ذلك اتصال الهاء مع الفعل المتعدي، أو صياغة اسم المفعول التام مـن الفعل المتعدي دون الحاجة إلى جار ومجرور. كذلك وضع النحاة مجموعة من الضوابط

الدلالية والصرفية لتمييز اللازم، منها دلالة الفعل على سجية، أو نظافة، أو عرض، أو على صيغة المطاوعة، أو... . ولكن, هل هذه الضوابط كافية لتحديد الفعل اللازم؟ إن تقييد الأفعال اللازمة بالدلالة على غريزة(سجية)، أو هيئة، أو لون، أو دنس غير كاف. فهناك أفعال كثيرة سمعت لازمة وهي لا تدل على شيء مما قيدوا الفعل اللازم به، نحو: ذهب وجلس وخرج وغيرها.

ثم إن قولهم بأن أفعال السجايا والأوصاف الفطرية مثل: شرُف، وظرف، وقصر، ونحف، و ... وأنها تكون على وزن فَعُل، ولا تكون هذه الأفعال إلا قاصرة، وأنه لم يرد من هذه الأفعال متعدياً سماعاً إلا اثنان، هما: رحب، نحو: رحبتكم الدار، وطلُع بشرّ(أو القمرُ) اليمنَ[٣٥] فيه نقص في الاستقراء اللغوي. فقد جاء الفعل "بصُر" على وزن فعُل متعدياً بالباء، وجاء متعدياً بنفسه مباشرة[٣٦].

وأما ضابط معرفة المتعدي من حيث اتصال ضمير المفعولية "الهاء" بالفعل فليس لهذا الضابط أي اعتبار، لأن العلاقة الوظيفية بين الفعل والهاء "مورفيم المفعولية" تقتضي مسبقاً أن يكون الفعل ينتمي إلى فئة متعد، وما كان لهذه الهاء أن تكون مورفيم المفعولية لولا انتماء الفعل مسبقاً إلى هذه الفئة[٣٧]. أضف إلى ذلك أن (الهاء) قد تتصل بآخر الفعل اللازم وتعرب- مع لزومه- مفعولاً به.قال الرياحي[٣٨]:

تطاول ليلي لم **أنمه** تقلباً كأن فراشي حال من دونه الجمر

وينضاف إلى هذا أن معيار المتعدي(أن يشتق منه اسم مفعول تام وإلا فهو لازم) فيه نقص في الاستقراء، إذ نجد جملة من الشواهد اللغوية التي تنقض هذا الضابط أو هذا المعيار. فقد جيء باسم المفعول من اللازم دون حرف جر. ومن ذلك قول امرئ القيس[٣٩]:

كأن ثبيرا في عرانين وبله كبير أناس في بجاد **مزمّل**

أي مزمل فيه.

ومن ذلك ما ينسب إلى بشر بن أبي خازم[٤٠]:

لئن شبّت الحرب العوان التي أرى وقد طال إيعـــــاد بها وترهـــب

لتحتملن بالليل منكم ظعيـــــنة إلى غير موثوق من الأرض تذهب

أي: موثوق به. ونحو قول زهير[٤١]:

ما إن يكاد يخليهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

أي: مشترك به. فقد حذف حرف الجر الذي يحتاج إليه الفعل اللازم لإقامـــة اســم المفعول منه.

من جهة أخرى فإن جملة من الأفعال استعملها العرب لازمة ومتعدية. ومن ذلـك: غاض الماء، وغضته. وجَبُرتْ يده وجبرتها. وعمر المنزل، وعمرته. وعـاب الـشيء، وعبته. وعثمت يده، وعثمتها(جبرتها على غير استواء). ومدّ النهرُ، ومددته[٤٢].

ثم إن العرب قد استعملوا جملة أخرى من الأفعال متعدية بنفـسها تـارة ومتعديـة بحرف الجر تارة أخرى، نحو: ناح وناح عليه، ولذّه ولذ به، وبادر وبادر إلـى، وجهـر وجهر به[٤٣].

وأما فيما يتعلق بالتعدية بالهمزة مثلا، فمن المعتاد المألوف أنه إذا كان "فَعَل" لازماً كان "أفعل" متعدياً، إذ إن هذه الهمزة كثيراً مـا تجـيء للتعديـة، نحـو: "أذهـب عنـا الحزن"(فاطر:٣٤). ولكن من غرائب الأمور السماعية وهو ما يسميه ابن جنـي "نقـض العادة"، أن ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة. إذ تجد فيهـا "فَعَـل" متعدياً، و"أفعل" لازماً، نحو: أشنق البعير(رفع رأسه) وشنقته، وأنزف البئر(ذهب ماؤها) ونزفتها، وأقشع الغيم وقشعته الريح، وأنسل ريش الطائر ونسلته [٤٤]. كما أن باب "انفعل" الذي هو لمطاوعة "فَعَل" لا غير، نحو: قطعته فانقطع قد يجيء لمطاوعة "أفعل"، نحـو: أزعجته فانزعج، وأطلقته فانطلق، وأفحمته فانفحم، وغيرها.

ومن وسائل تعدية الفعل اللازم الثلاثي تضعيف عينه، لكنا لا نجد هذا يطرد، بـل نجد تضارباً في آراء النحاة. فهل التضعيف في الآيتين الكريمتين "قد أفلح مـن زكّاهـا"

(الشمس٩) و"هو الذي يسيّركم في البر والبحر"(يونس٢٢) للتعدية؟ يرى ابن هشام أنها للتعدية بينما يرى أبو علي الفارسي أنها للمبالغة، ويحتج أبو علي لرأيه بقول الشاعر خالد بن زهير[٤٥]:

فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها فأول راض سنّة من يسيرها

فقد تعدى الفعل "يسير" إلى مفعوله دون تضعيف. وينصر رأي أبي علي قول الشاعر:

فاذكري موقفي إذا التقت الخيـــــــــــل وسارت إلى الرجال الرجالا

أي: وسارت الخيلُ الرجالَ إلى الرجال"[٤٦]. ويقول ابن جني: "وقد يجوز أن يكون المراد: وسارت إلى الرجال بالرجال، فحذف حرف الجر فنصب. والأول أقوى[٤٧].

وهناك كثير من الشواهد التي تثبت أن معيار التعديـة بالتـضعيف غيـر كـاف. فالأفعال: حلّق، وجمّع (المضعّفان) على سبيل المثال، تأتي لازمة ومتعدية. نقول: حلّـق الطائر. ونقول: حلق المعتمر رأسه، إذا أزال شعره. ومثله: جمّع القوم" إذا صلّوا الجمعة. ونقول: جمّع المال. أي: كثّره. ومنه قول الفضل بن عباس[٤٨]:

أبونا قصيّ كان يدعى مجمّعًا به **جمّع** الله القبائلَ من فهر

وإذا كان مجمع اللغة العربية قد أقر بأن تعدية الثلاثي اللازم بالتضعيف قياسية[٤٩]، فإن ابن هشام يقول بأن التعدي بالتضعيف سماعي في القاصر وفي المتعدي لواحد. وإن الحريري يجوّز في"علِم" المتعدي لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة[٥٠]. وإذا كان الأمر كذلك، فبأي الآراء نأخذ؟

من جهة ثانية، هل من دليل صادق على الأفعال اللازمة التي تُعدّى؟ ثم هـل مـن دليل صادق أيضاً على ما يُعدّى فيها بإحدى طرق التعدية الثلاث (الهمـزة والتـضعيف وحرف الجر)؟ وما يعدى فيها بطريقتين، وما يعدى بها كلها؟ وهل مـن سـبيل لتعيـين الحرف مع الأفعال التي تتعدى بحرف الجر؟[٥١] وهل لـزوم الفعـل المتعـدي ببنائـه للمطاوعة عام يشمل جميع الأفعال المتعدية؟ وهل يمكن معرفة ما يبنى للمطاوعة علـى هذا الوزن أو على ذاك؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة كلها بالنفي، لأنها جميعاً تؤخذ بالسماع[٥٢].

يتبين مما سبق أن ضوابط النحاة لتحديد اللازم من المتعدي غير كافية. أما الذوق الشخصي فهو غير مأمون أيضاً[٥٣]. ففي فصيح ثعلب في باب المشدد: فلان يتعهد ضيعته". قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده "يتعاهد"، لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعدياً. وكذلك منعها أبو زيد الأنصاري وغيره ممن كانوا في مجلس يونس. ولكن الخليل ويونس أجازا أن يكون الفعل "يتعاهد" متعدياً، وتبعهم ابن هشام مستدلاً بقول الشاعر[٥٤]:

تجاوزت أحراساً إليها ومعشراً عليّ حراصاً لو يسرون مقتلي

فقد جاء الفعل "تجاوز" بصيغة "تفاعل" متعدياً إلى مفعوله بنفسه.

وأما المفعول به الحاصل بسبب تعدية الفعل بحرف الجر، نحو: إن يظهروا عليكم" (الكهف٢٠) و"فلما ذهبوا به"(يوسف١٥) فصحيح أن ضميري المخاطب والغائب في الآيتين في حكم المفعول من جهة المعنى لوقوع أثر الفعل عليهما، لكن مثل هذه المفاعيل لا تعد في اصطلاح النحاة مفاعيل حقيقية، بل لا يجيز النحاة – في الغالب– نصب شيء من توابعها ما دام حرف الجر الأصلي مذكوراً قبلها في الكلام.

وإذا كان الفعل يتعدى بحرف الجر فهل يقتصر الأمر على الفعل الثلاثي أو يشمل الثلاثي وغيره؟ وإذا كانت التعدية بحرف الجر فهل تكون أيضاً بحذف حرف الجر، أو ما يسميه النحاة بالحذف والإيصال؟ لقد كثر الجدل بين العلماء في جواز حذف الحروف الجارة حذفاً قياسيّاً أو عدم جوازه، وفي حكم المجرور بعد الحذف، أيبقى مجروراً كما كان أم ينصب على نزع الخافض؟ ثم أيجوز عند نصبه أن يكون مفعولاً به لعامله المذكور أم لا يجوز؟ وما حكم المصدر المؤول إذا كان مجروراً بالحرف المحذوف؟ أيكون في محل نصب على نزع الخافض أم على أنه مفعول به للعامل الجديد؟[٥٥].

ونأتي إلى تعدية الفعل اللازم بالتضمين. يقول النحاة إن أكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف فبصير يتعدى بنفسه، نحو: ولا تعزموا عقدة النكاح" (البقرة:٢٣٥)

على تضمين "تعزموا" معنى "تنووا". فإذا كان الأمر كذلك ,فماذا نقول في "سمع الله لمن حمده"؟ أليس الفعل "سمع" في أصله متعدياً؟ فلماذا يُضمن معنى "استجاب" ويعدّى باللام؟ وإذا عرفنا المناسبة التي قال فيها الفرزدق: "قتل الله زياداً عني"[٥٦] فلماذا نضمن "قتل" المتعدي بنفسه معنى "صرف" اللازم؟ لماذا هذا السلوك اللغوي وقد وردت هذه التراكيب وأمثالها في كلام عربي فصيح؟ ونتساءل: هل النحاة الذين قصروا التضمين على السماع استطاعوا أن يثبتوا أن التضمين ليس بحقيقة ولا مجاز وإنما هو نوع جديد اسمه "التضمين"؟[٥٧] الجواب بالنفي. ذلك أن العرب الذين يستشهد بكلامهم نطقوا بالفعل متعدياً بنفسه مباشرة، ومتعدياً بحرف جر معين تارة أخرى. وبناء على ذلك، كيف يُسوّغ لمن يقول: إن هذا الفعل لا يعرف فيه التعدي إلا بهذه الوسيلة؟ كيف يقال مثل ذلك والعربي الفصيح نطق بالفعل المتعدي وشبهه ومن قبله وبعده نطق القرآن الكريم به؟ ثم ما الدليل على أن الفعل وشبهه متعد أو غير متعد من طريق التضمين وحده، ونحن نراه متعدياً بوساطة حرف الجر، أو بغير وساطة، ولا دليل قاطعاً على أسبقية أحد الفعلين في الوجود من حيث التعدي واللزوم؟ ثم إن الفعل في التضمين لا يتعدى إلا بعد أن يستمد القوة من فعل آخر، وقد وصف بعد هذه التقوية بأنه في حكم المتعدي، ولكنه ليس بالمتعدي على وجه الحقيقة لأن المتعدي الحقيقي لا تتوقف تعديته على حالة واحدة تأتيه المعونة فيها من غيره[٥٨]. لذا فإن من الأنسب أن نعد الأفعال التي وصفت بالتضمين ذات أصالة في معناها الحقيقي ما دام نطق بها من يحتج بعربيتهم وما دمنا لم نعرف على وجه اليقين أن لها معنى سابقاً تركته إلى المعنى الجديد.

خلاصة الأمر يمكن التصريح بأن الضابط الصحيح هو الاستعمال اللغوي بمفرداته وتراكيبه الواردة عند العرب. وبناء على هذا كله نحتاج إلى البحث عن مرجعية أكثر دقة وأكثر ثقة، ولا تتأثر بالذوق الفردي. هذه المرجعية ينبغي أن تكون كتب النحاة الأئمة واللغويين الأئمة. ولعل في معجمات اللغة الغنى وسداد العوز.

-هل التزم المحدثون بضوابط القدماء في المتعدي واللازم؟

بين البحث في المسألة الثالثة من هذه الدراسة أن ضوابط النحاة في تحديد المتعدي واللازم غير كافية. ولعل هذا كان سبباً في اضطراب المتقدمين من قبل ومن بعدهم المتأخرين في الاستخدام اللغوي للمتعدي واللازم من الأفعال. فصاحب "تذكرة الكاتب" لم يتذكر أن الفعل "حلى" بمعنى "زان" هو فعل لازم، فعدّاه في قصيدته في تقريظ نعوم بك شقير. قال أسعد داغر[٥٩]:

أحييت في تاريخك السودانا وحليت عاطلَ جيدها فازدانا

من جهة أخرى، فقد أنكر سعد داغر تعدية الفعل "تعرض" بحرف الجر" إلى "في مثل" لم يفكروا أن يتعرضوا إلى أحد"، بحجة أنه يتعدى بـ "اللام"، فالوجه عنده أن يقال: تعرض له، إذا تصدى له وطلبه[٦٠]. لكن الدكتور مصطفى جواد أخذ على الدكتور طه حسين تعديته "تعرض" باللام فيما جاء في كتابه الأيام: "وكان ذكاؤه واضحا، وإتقانه للفقه بينا، وحسن تصرفه فيه لا يتعرض للشك". فقد ذهب مصطفى جواد إلى أن الصواب "لا يُعرض للشك" بالبناء للمجهول، أو: لا يعرض له الشك[٦١].

ومن اضطراب العلماء أيضاً أن الفعل "استهدف" لم تذكره معجمات اللغة متعدياً بنفسه مع شيوع استعماله في هذا العصر وحلوله محل "رمى، وقصد، وانتحى، وتوخّى" ومرادفاتهن، ومع جريانه على الأقلام. لكن الدكتور مصطفى جواد ذكر في معجمه "المستدرك" أن "استهدف" يتعدى بنفسه. وينقل صاحب المستدرك عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- في وصف الدنيا"... وإنما أهلها أغراض مستهدفة ترميهم بسهامها". قال عز الدين بن أبي الحديد: "ومستهدفة- بكسر الدال- منتصبة مهيأة للرمي. وروي"مستهدفَة- بفتح الدال- على المفعولية"[٦٢]. وفي "معجم الأفعال المتعدية بحرف": استهدف لك الشيء انتصب وارتفع، واستهدف له: دنا منه، وقال عبد الرحمن لأبيه أبي بكر: لقد أهدفت لي يوم بدر فصغت عنك"[٦٣]. ومع أن حروف الزيادة في "استهدف" يمكن أن تفيد الصيرورة، أي: صار هدفاً، إلا أن مجمع اللغة العربية في دورته الثالثة

والأربعين لعام ١٩٧٧م أجاز أن يتعدى الفعل "استهدف" بنفسه. استهدف الشيء بمعنى جعله هدفاً[٦٤]. وهذا موافق لما ارتآه الدكتور مصطفى جواد من قبل. ومما أجازه المجمع استخدام الفعل "استجمع" متعدياً بنفسه، علماً بأنه لم يرد في معجمات اللغة إلا لازماً، نحو: استجمع السيل، أي تجمّع من كل صوب ،. فقد أجاز المجمع في دورته المذكورة آنفاً قول المحدثين: "استجمع المحاضر أفكاره". والذي سوّغ ذلك عند المجمع اعتبار أن الألف والسين والتاء في الفعل للطلب المجازي، أو التقديري، فكأن فلاناً يستدعي أفكاره أو قواه لتجمع. وهو معنى لم تثبته المعجمات اللغوية، لكن المجمع أقر هذا الاستخدام من حيث إن الفعل(استجمع) مشتق على صيغة "استفعل" من الثلاثي(جمع) لإفادة الطلب المجازي[٦٥].

وتجد اللغويين يخطئون من يستعمل الفعل "هدى" متعدياً بنفسه، نحو: هداه الطريق. ويقولون: إن الصواب: هداه إلى الطريق. لكن الفعل "هدى" بمعنى "أرشد"، وهو من أكثر الأفعال وروداً في القرآن، جاء متعدياً بنفسه، نحو "ولهديناهم صراطاً مستقيماً"(النساء: ٦). وكذلك جاء متعدياً بغيره، نحو: قل هل من شركائكم من يهدي إلى الحق، قل الله يهدي للحق"(يونس٢٥٨)[٦٦].

من جهة ثانية فإن الفعل "أثرى" جاء لازماً في كلام القدماء، نحو قول الكميت[٦٧]:

لكم مسجدا الله المزوران والحصى لكم قبصه من بين أثرى وأقترا

وجاء متعدياً بحرف الجر أيضاً، نحو قول الشاعر الثقفي[٦٨]:

تنبو يداه إذا ما قل ناصره ويأنف الضيم إن أثرى له عدد

وأما المحدثون فقد استعملوا "أثرى" متعدياً. ومنه قولهم: "ساهمت في إثراء قواعد التحويل إلى أن تحقق الشروط"[٦٩]. وهو من باب إضافة المصدر إلى مفعوله. وفي بحث عن استعمال المحدثين للفعل "أثرى" في عدة مواقع إلكترونية ظهر أن الكاتبين المحدثين يستخدمون "أثرى" متعدياً بنفسه. إذ يقولون: "هذا المساق يثري الخلفية النظرية لمهارات الطلبة التعليمية"، ويقولون: "فلسفة طريقة إثراء المنهج". ومنه: "وهذا يؤدي إلى عالم

الخيال الواسع الذي يثري بطبيعته النص"، ومنه: "التجانس الصوتي الذي يثري الإيقاع الداخلي للصياغة...".

ومما يشيع في كتابات المحدثين وعلى ألسنتهم أيضاً استعمال بعض المصطلحات في الحياة العامة، نحو: السوق العربية المشتركة، والمأذون الشرعي. ونجد من النقاد من يخطئ هذا الاستخدام اللغوي من قبل أن كليهما قد اشتق من فعل يتعدى بالحرف، فينبغي إتباع صيغة اسم المفعول فيهما بالجار والمجرور فيقال: المشترك فيها، والمأذون له. ونجد مثل ذلك عند المشتغلين بالتصحيح اللغوي. فقد جاء عند الدكتور نهاد الموسى: "أن الطلبة والكتبة الذين يقعون في تلك الأخطاء المشتركة قد أصبح ما نعتده خطأً لديهم كالعادة المستحكمة"[٧٠] لكن مجمع اللغة العربية أجاز هذا الاستخدام على اعتبار أن الكلام فيهما(المشتركة والمأذون) على الحذف والإيصال، أي حذف حرف الجر واستتار الضمير في اسم المفعول[٧١]. وهو ما أجازه ابن جني في كتابه "الخصائص" فيما سبق ذكره من الشواهد اللغوية الفصيحة لبشر بن خازم ولبيد وزهير. ومما يسلكه المحدثون لغوياً استعمال مصدر الفعل المتعدي مضافاً إلى مفعوله,نحو قولهم: عقْد المؤتمر، وافتتاح مركز البحوث، وخدمة الاقتصاد، بدلاً من: عقدوا المؤتمر، وافتتحَ مركز البحوث، وخدم الاقتصاد. وبهذا السلوك اللغوي يقلل الكاتبون المحدثون من استخدام الفعل المتعدي من قِبل أنه يسد مسده.

وقد امتد اضطراب المحدثين في استعمال اللازم والمتعدي إلى الشعر. ومن ذلك ما جاء عند أمير الشعراء أحمد شوقي في استعمال اللازم والمتعدي نذكر منها[٧٢]:

قال شوقي:

في ليلة قدم الوجودَ هلالها فدنت كواكبه تعلمه السرى

فقد عدّى "قدم" اللازم بنفسه دون حرف جر. وقد يحمل ذلك على تضمين "قدم" معنى "جاء".

ومنه قوله:

شبهتها بلقيس فوق سريرها في نضرة ومواكب وجواري

فقد عدّى "شبهتها" إلى المفعول الثاني مباشرة. وقد يحمل على الحذف والإيصال.

ومنه قوله:

والرأي للتاريخ فيك، ففي غد يزن الرجال، وينطق الأحكاما

فقد عدّى اللازم "ينطق" بنفسه دون حرف جر، ولا وجه لذلك إلا التضمين. فقد حمل الفعل "ينطق" معنى "يُصدر".

ومن الحمل على التضمين استخدام المحدثين التركيب اللغوي "فوّض فلاناً في الأمر" بتعدية "فوّض" إلى مفعوله مباشرة. لكن الفصيح أن يستخدم الفعل "فوض" بالبناء للمجهول، نحو: فُوّض أمري إلى فلان" بمعنى تركته له. وفي التنزيل العزيز "وأفوّض أمري إلى الله"(غافر:٤٤) لكن هذا السلوك اللغوي المعاصر قد يحمل على تضمين "فوّض" معنى "أناب"، أو "وكّل". وبهذا السلوك يكون التضمين ملاذاً آمناً لكل من أراد وجهًا من الصواب لكل هنة في استخدام اللازم مكان المتعدي أو العكس.

ومما يلاحظ عند المحدثين أيضاً أن الفعل عندهم ينتقل من التعدي إلى اللزوم في الاستعمال اللغوي. إذ لا يعبأ المتحدث أو الكاتب بألا يذكر للفعل مفعولاً إذا كان يريد الدلالة على الحدث، فيقول أحدهم: أخي يدرّس في الجامعة. وهو يقصد: يدرّس اللغة العربية في الجامعة مثلاً. ويقول آخر: ابني يدرس في الجامعة، دون أن يذكر المفعول به. وهو يعني، يدرس الطب في الجامعة مثلاً. كل ذلك لأن غاية المتكلم في الحالتين بيان الحدث المستفاد من الفعل فقط. وخلافاً لانتقال المتعدي إلى اللازم في الاستعمال اللغوي فإنهم قد ينتقلون بالفعل من اللزوم إلى التعدي توسعاً، نحو قولهم: "عاش أحداث غزة كلها". وقد جوز مجمع اللغة العربية مثل هذا الاستعمال على اعتبار أن لفظة "الأحداث" اسم مصدر ونابت عن لفظة "زمان "المحذوفة[٧٣]. ومن اتساع المحدثين في استخدام الفعل على وجهين: وجه التعدي مع اقتضاء المفعول، ووجه الاقتصار منه على إفادة الحدث

قولهم: أحب يوم ينتصر الحق. فكلمة "يوم" تصلح لمعنيين نحويين، المفعول به، والمفعول فيه، إذ إنها تصلح أن تكون جواباً عن سؤالين. الأول: ماذا تحب؟ والثاني: متى تحب؟

لقد أدى هذا السلوك اللغوي وأمثاله إلى ازدواجية المحدثين في استعمال الأفعال. أي أنهم يستخدمون الفعل الواحد لازماً تارة، ومتعدياً تارة أخرى. ومن ذلك الأفعال "وقف "، و"جاء". فإذا قال أحدهم: جاء زيد باسماً، فإن "باسماً" (بمعنى مبتسماً) ينتصب على الحال، من حيث دلالته على بيان هيئة زيد عند المجيء. فتكون "جاء" فعلاً لازماً بمعنى "حضر". ولكن إذا اعتبرنا "باسماً" علماً (اسماً لشخص) منقولاً عن صفة (اسم فاعل)، فإن "باسماً" هنا ينتصب على المفعولية. وتكون "جاء" عندئذ فعلاً متعدياً بمعنى "زار"(٧٤).

الخلاصة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- مسألة المتعدي واللازم في الدراسة النحوية من حيث أسبقية أحد الفعلين لغيره من المسائل الجدلية التي لا يقطع فيها بأسبقية أحد الاستعمالين على الآخر، ولكن البحث يرجح أصالة اللازم وفرعية المتعدي من خلال ما قدم من معطيات واختبارها.
- ضوابط النحاة القدماء غير كافية في تمييز المتعدي من اللازم، وربما يرجع ذلك في شيء منه إلى نقص في الاستقراء اللغوي. وربما أدى هذا إلى ازدواجية في الاستعمال اللغوي، لذا ينبغي أن يكون الضابط المعتمد في تقسيم الفعل إلى متعد ولازم مبنياً على طبيعة الفعل ووظيفته، وعلى أساس الاستعمال اللغوي وليس على أساس الجانب الإعرابي وحده.
- الفعل في أصله يتعدى إلى مفعول واحد حقيقي، وأما ما يظهر من مفعول ثان وثالث فهو مفعول حكمي وليس معنوياً، وإنما جيء به توسعاً في الاستعمال.

- من الأفضل للدرس اللغوي أن تعد الأفعال التي وصفت بالتضمين ذات أصالة في العربية ما دام القرآن الكريم نطق بها والعرب الذين يحتج بكلامهم، وما دامت كتب اللغة لم تعط لها معاني غير معانيها الحقيقية.
- لم تقتصر ازدواجية استعمال الفعل متعدياً ولازماً على مستعملي اللغة العاديين من المحدثين، وإنما امتد هذا السلوك اللغوي ليصل كتابات المشتغلين باللغة ولا سيما جماعة التصحيح اللغوي. ويمكن تفسير ذلك، لأن العربية لم تعد سليقة، وإنما غدت صناعة يتعلم أبناؤها قواعدها وأساليبها ويحفظون مفرداتها.
- ينبغي التأني في الحكم بالخطأ على مستخدمي اللغة بعامة، إذ إن كثيراً مما يُنطق به عربي جيد له وجه من الصواب. ويمكن أن نلتمس تفسيراً مقبولاً لازدواجية القدماء في استعمال المتعدي واللازم مفاده أن اللغة العربية نظام بني على أساس تاريخي، عماده بعدان أساسيان: زماني يتمثل بعصر الاحتجاج اللغوي، وبعد مكاني يتمثل في بيئات عربية متعددة، أنتجت لهجات متعددة قاس عليها علماء اللغة ثم وضعوا قواعد اللغة العامة. وقد ينضاف عامل آخر يُنسب إلى أبي علي الفارسي. يقول أبو علي. "إنما دخل هذا النحو في كلامهم (العرب)، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم طباعهم على ما ينطقون به"(٧٥).
- تقسيم الفعل إلى فعل متعد وفعل لازم باب مهم من أبواب المستوى الصرفي والنحوي في اللغة العربية، فالمشتقات مبنية في أساسها على هذا التقسيم. لذا فإن توفير المعجمات اللغوية والتاريخية والسياقية مطلب مهم لخدمة البحث اللغوي وطلابه.

الحواشي

١- انظر: الكتاب ٣٣/١-٣٤، وشذا العرف في فن الصرف-ص٤٥. ويرى آخرون أن يكون التقسيم ثلاثيّاً على اعتبار أن فعلاً مثل: "رغب فيه، أو عنه"،و"عطف على"، و"عطف عن" مما يتعدى بوساطة حرف الجر هو صنف خاص. انظر: الفعل زمانه وأبنيته – د. إبراهيم السامرائي- ص٨٢. وجعل السيوطي الأفعال من حيث التعدي واللزوم أربعة: لازم ومتعد، وصالح للأمرين، نحو: شكر ونصح، وناقص لا يوصف بأحدهما، وإنما هو قسم مستقل برأسه، نحو: كان وأخواتها. انظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة-السيوطي-ص١٥٣-١٥٥، والنحو الوافي-د.عباس حسن١٥٠/٢. ومن جهة ثانية، يقسم النحاة اللازم إلى ثلاثة أنواع: لازم وضعاً، ولازم تنزيلاً، ولازم تحويلاً. انظر: تفصيل ذلك في: النحو الوافي ١٥٧/٢.

٢- المفصل في علوم العربية- الزمخشري-ص٣٠٨

٣- قال ابن مالك: علامة الفعل المعدى أن تصل "ها" غير مصدر به، نحوعَمل.

انظر: شرح ابن عقيل ٦٦/٢ ، وأوضح المسالك ١٥٧/٢

٤-انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ابن هشام، باب الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً ٥٩٦/٢

٥- بيّنها ابن مالك بقوله:

ولازم غير المعدّى وحتم لزوم أفعال السجايا،كنهم
كذا افعللّ، وامضاهي اقعنسسا وما اقتضى نظافة أو دنسا
أو عرضاً،أو طاوع المعدى لواحد، كمدّه فامتدا

شرح ابن عقيل٦٦/٢

٦- انظر: المغني٦٠٠/٢، وشذا العرف في فن الصرف- الشيخ الحملاوي-ص٤٥-٤٦

٧- المباحث اللغوية في العراق – د. مصطفى جواد- ص٧

٨- انظر: خزانة الأدب- عبد القادر البغدادي ١١٣/٩، وانظر: الكتاب ٣٩/١.

٩- شرح ابن عقيل ٦٧/٢. ورواية البيت في ديوان جرير: أتمضون الرسوم ولا تحيّا....فإذا صحت رواية الديوان فلا شاهد في البيت. انظر: ديوان جرير بضبط الدكتور عمر الطباع- ص٤١٧

١٠- الكتاب-سيبويه ٣٥/١.

١١- الكتاب ٣٧/١

١٢- انظر: السمات التفريعية للفعل- ص١١١. وانظر الكتاب٣٤-٣٥.

١٣-شرح المفصل- ابن يعيش٦٤/٧

١٤-انظر: الفعل زمانه وأبنيته ص٩٠

١٥-تاريخ الأدب العربي- أحمد حسن الزيات- ص٥٠

١٦- انظر: معجم الأخطاء الشائعة- ص٣١. وجاء عند المتنبي:

أَنَفُ الكريم من الدنيئة تارك في عينيه العدد الكثير قليلا

المرجع نفسه والصفحة نفسها

١٧- اللغة العربية وأبناؤها -د. نهاد الموسى - ص٢٨

١٨- الفرج بعد الشدة - القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي- تحقيق عبود الشالجي- ص٤٢

١٩- هو الشاعر عبد الله بن الزّبير بن الأشيم، وهذا البيت من قصيدة يمدح فيها عمرو بن عثمان بن عفان. انظر:خزانة الأدب٢٦٥/٢

٢٠- هو الشاعر الإسلامي عبد الله بن همام. انظر: خزانة الأدب ٣٦/٩

٢١- النحو الوافي ١٧٣/٢

٢٢- اللغة العربية وأبناؤها- ص٢٨. وانظر: الفعل زمانه وأبنيته ص٩٠. وتظهر هاتان المرحلتان اللتان عرضتا للفعل "شكر" من خلال استقراء الفعلين في القرآن الكريم.

٢٣- انظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة-ص١٤٨

٢٤- التراكيب الشائعة في اللغة العربية، دراسة إحصائية – الدكتور محمد علي الخولي- ص١٢٩. ويؤيد هذه النتيجة أن الفعل "شكر" جاء في القرآن الكريم ٣٧مرة لازمًا، وجاء ٨مرات لازماً متعدياً باللام، و٣ مرات متعدياً مباشراً. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ضمن روائع البيان لمعاني القرآن- أيمن جبر.

٢٥- شرح المفصل- ابن يعيش ٦٣/٧

٢٦- شرح ابن عقيل ٦٨/٢

٢٧- الكتاب ٣٧/١

٢٨- الكتاب ٣٧/١

٢٩- الكتاب ٣٨/١

٣٠- شرح المفصل ٦٧/٧

٣١- شرح المفصل ٦٨/٧، وانظر: الكتاب ٣٧/١

٣٢- شرح المفصل ٦٧/٧, وانظر: الكتاب ٤١/١

٣٣- انظر: الكتاب ٦٨/١

٣٤- التراكيب الشائعة في اللغة العربية – دراسة إحصائية- ص١٢٩

٣٥- انظر: المغني ٥٩٦/٢, وانظر: النحو الوافي ٢/ ١٧٠

٣٦- انظر: النحو الوافي ١٥٤/٢- الحاشية١.

٣٧- انظر: السمات التفريعية للفعل ص٩١

٣٨- النحو الوافي ٢٤٧/٢ , الحاشية٢

٣٩- انظر: الخصائص- ابن جني ١٩٢/١ , ولم يجعل أبو علي الفارسي البيت من باب الجر على الجوار,وإنما جعل "مزمل" صفة حقيقية لـ" بجاد"، على اعتبار أن الشاعر أراد: مزمل فيه، ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول. انظر: خزانة الأدب ٩٩/٥.

٤٠- انظر: الخصائص ١٩٣/١

٤١- انظر: الخصائص ١٩٣/١، ومنه قول لبيد يصف طللاً لخولة :

أو مذهب جدد على ألواحه الناطق المبروز والمختوم

المرجع نفسه والصفحة نفسها.

٤٢- انظر: الخصائص ٢١٢/٢-٢١٣

٤٣- انظر: معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس-د. شوقي المعري- ص١٥٩

٤٤- انظر: الخصائص: ٢١٤/٢-٢١٥

٤٥- المغني ٦٠١/٢، ورواية البيت في الخصائص: فلا تغضبن من سيرة... . انظر الخصائص ٢١٢/٢

٤٦- انظر: الخصائص ٢١٢/٢

٤٧- انظر: الخصائص ٢١٢/٢

٤٨- المقتضب- المبرد ٣٦٢/٣

٤٩-انظر: النحو الوافي ١٦٩/٢- الحاشية "و ".

٥٠- انظر: المغني٦٠٢/٢

٥١- ليس للتعدية بحرف الجر حرف معين يجب الاقتصار عليه دون غيره، وإنما يختار للتعدية ما يحقق المعنى المراد من حرف الجر ويناسب السياق العام للجملة، نحو: أهدف عليه: أشرف، وأهدف إليه: لجأ، وأهدف منه: دنا. انظر: معجم الأفعال المتعدية بحرف- باب الهمزة- موسى الأحمدي.

٥٢-انظر: الخصائص ٢١٣/٢، والمغني ٦٠٠/٢، والنحو الوافي ١٦١/٢، و١٧٠/٢-١٧٢، وتذكرة الكاتب- ص١٤-١٥

٥٣- ومما لا يُطمأن إليه في تدخل الذوق الشخصي أن أفعال الحواس كلها تتعدى إلى مفعول واحد، إلا أن أبا علي الفارسي يرى أن فعل الحواس "سمع" بخاصة، يتعدى إلى مفعولين. انظر: شرح المفصل٦٢/٧. ومنه أن ابن بري يرى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين، نحو: استخبرته فأخبرني الخبر، إلا أن ابن

هشام يرى أن هذه الصيغة(استفعل) تفيد الطلب فقط في هـذا التركيـب. انظـر: المغني٢/٦٠٠.

٥٤- المغني ٢/٥٩٩.

٥٥- فيه قولان: مذهب الكسائي أنها في محل جر لظهوره في المعطوف عليه في نحـو قول الفرزدق:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إلي ولا **دين** أنا بها طالبه

ومذهب الخليل وجمهور البصريين أنها في محل نصب، محلاً -على الغالب- فيمـا يظهر فيه من الإعراب مما حذف منه. انظر: المطالع السعيدة في شرح الفريـدة- السيوطي ١٥٢/٢، وانظر رأياً آخر في: شرح ابن عقيل ٦٨/٢.

٥٦- الخصائص ٤٣٥/٢. هرب الفرزدق من زياد بن أبيه إلى المدينة واختفى فيها خوفاً منه لغضبة غضبها عليه، فلما بلغه موت زياد في المدينة ظهر وأنشد هذا الرجـز للشماتة به. انظر: الخصائص ٣١٠/٢- الحاشية١.

٥٧- التضمين هو أن تُشرب لفظاً معنى لفظ آخر ليُعطى حكمه، نحو: ولا تعزموا عقـدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله"(البقرة:٢٣٥)، فقد ضمن "تعزموا" معنى "تنووا". وقد استفاض الجدل في التضمين عند القدماء والمحدثين من حيـث كونـه قياسـيّاً أو سماعيّاً، فذهب فريق من العلماء إلى أنه قياسي بينما ذهب فريق آخـر إلـى أنـه سماعي. وكذلك استفاض الجدل في كون التضمين مجازاً أو حقيقة، ومن العلمـاء من قال إن فيه جمعًا بين المجاز والحقيقة. انظر: المغني ٦٠٢/٢، وانظـر بحثـاً مفصلاً عن التضمين في: النحو الوافي ٥٦٤/٢.

٥٨- انظر: النحو الوافي ١٧١/٢

٥٩- تذكرة الكاتب- أسعد داغر- ص١٧

٦٠- انظر: تذكرة الكاتب – ص٦٣

٦١- اللغة العربية وأبناؤها- د. نهاد الموسى-ص٦٩

٦٢- الدراسات اللغوية في العراق- د.عبد الجبار القزاز-ص٣٨

٦٣- معجم الأفعال المتعدية بحرف ص٤٠٨

٦٤- انظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية من ١٩٣٤ - ١٩٨٤- د. عدنان الخطيب- ص٢٢٠

٦٥- انظر: العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية ص٢٢٠-٢٢١

٦٦- معجم الأخطاء الشائعة- محمد العناني - ص٢٥٨

٦٧-لسان العرب- ابن منظور- مادة "ثرا "-ص٩٥

٦٨- معجم الأخطاء الشائعة ص٣١

٦٩- الربط الذرعي في النص العربي، ضمن أبحاث اليرموك-ص٢٥٣- فالح العجمي- م١٢،ع١/١٩٩٤.

٧٠-اللغة العربية وأبناؤها ص١٤. وانظر عدداً من أخطاء من اشتغلوا بالتصحيح اللغوي أمثال أسعد داغر، والكرملي، واليازجي، وسعيد الأفغاني، ومحمد علي النجار وغيرهم، وانظر اعترافات عدد منهم بصعوبة الإحاطة بقواعد النحو عند الكتابة الأمر الذي يؤدي إلى عدم السلامة من الوقوع في الأخطاء اللغوية. انظر: اللغة العربية وأبناؤها-ص ٦٣-٦٩

٧١- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية-ص ٢٢٢

٧٢- الشوقيات - أحمد شوقي- دار الكتاب العربي - بيروت- ط١١/١٩٨٦

٧٣- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية، ص٣٢٤

٧٤- ومثال "جاء" لازماً، ما جاء في القرآن: "وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى"(القصص:٢٠). ومما استعمل متعدياً: "حتى إذا جاء أحدهم الموت" (الأنعام:٦١). ومثال "وقف" لازماً، قول الشاعر:

وقفنا فقلنا :إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع

ومثال "وقف" متعدياً بحرف الجر:

- وقفت على ربع لميّة ناقتي فما زلت أبكي عنده وأخاطبه
- وقفت فيها أصيلاناً أسائلها عيّت جواباً وما بالربع من أحد

٧٥- الخصائص ٢٧٣/٣

المراجـــع

١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٤ .

٢- تاريخ الأدب العربي- أحمد حسن الزيات- دار المعرفة- بيروت-ط٨-٢٠٠٤

٣- تذكرة الكاتب - أسعد خليل داغر - دار العرب للبستاني - بيروت - ١٩٩٥ .

٤- التراكيب الشائعة في اللغة العربية,دراسة إحصائية- د. محمد علي الخولي- دار العلوم-ط١-١٩٨٢م.

٥- خزانة الأدب ولب لسان العرب- عبد القادر بن عمر البغدادي- تحقيق عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع- مصر(د.ت).

٦- الخصائص- أبو الفتح عثمان بن جني- تحقيق محمد علي النجار- دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت.

٧- الدراسات اللغوية في العراق - د. عبد الجبار القزاز - منشورات وزارة الثقافة والإعلام - دار الرشيد للنشر - ١٩٨٩.

٨- ديوان جرير- شرحه وضبط نصوصه الدكتور عمر فاروق الطباع- شركة دار الأرقم- بيروت- ط١/١٩٩٧.

٩- السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية - مقاربة لسانية - أحمد الحساني- المطبوعات الجامعية - الجزائر - ١٩٩٣.

١٠- شذا العرف في فن الصرف – الشيخ أحمد الحملاوي – دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت – ٢٠٠٠.

١١- شرح ابن عقيل – قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل- تحقيق محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- بيروت- ٢٠٠٣

١٢- شرح المفصل – الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي- عالم الكتب –بيروت – (د.ت).

١٣- الشوقيات- أحمد شوقي – دار الكتاب العربي – بيروت – ط١/١٩٨٦.

١٤- العيد الذهبي لمجمع اللغة العربية,من ١٩٣٤-١٩٨٤- د. عدنان الخطيب- دار الفكر— سورية-ط١-١٩٨٦.

١٥- الفرج بعد الشدة – القاضي أبو علي المحسن بن علي التنوخي – تحقيق عبود الشالجي – دار صادر – بيروت- ١٩٧٨.

١٦- الفعل زمانه وأبنيته – د. إبراهيم السامرائي – مؤسسة الرسالة – ط٣ -١٩٨٣.

١٧- الكتاب – سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر – تحقيق وشرح عبد السلام هارون – عالم الكتب- بيروت (د.ت).

١٨- لسان العرب- ابن منظور- دار إحياء التراث العربي- بيروت – ط٣-١٩٩٣.

١٩- اللغة العربية وأبناؤها، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية- د.نهاد الموسى – مكتبة وسام – عمان – ١٩٩٠.

٢٠- المباحث اللغوية في العراق- مصطفى جواد – القاهرة- ١٩٥٥

٢١- المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط,ج٢ – جلال الدين السيوطي – تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين
ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه – ١٩٧٧.

٢٢- معجم الأخطاء الشائعة – محمد العناني – مكتبة لبنان – بيروت – ١٩٧٣.

٢٣- معجم الأفعال المتعدية بحرف – موسى بن محمد الأحمدي – دار العلم للملايين – بيروت –ط١/١٩٧٩.

٢٤- معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس- د. شوقي المعري- مكتبة لبنان – لبنان – ط١/١٩٨٦.

٢٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ضمن روائع البيان لمعاني القرآن- أيمن جبر – دار الأرقم- ط١-(د.ت)- عَمان- الأردن

٢٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ابن هشام الأنصاري- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية – بيروت-١٩٩٢.

٢٧- المفصل في علم العربية – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري – مراجعة د. محمد عز الدين السعيدي – دار إحياء العلوم – بيروت – ط١ – ١٩٩٠.

٢٨- المقتضب- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد-الجزء الثالث- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- القاهرة-١٣٨٦هـ.

٢٩- النحو الوافي – د. عباس حسن – دار المعارف – مصر – ط٥(د.ت).

الأبحاث والدوريات

- الربط الذرعي في النص العربي, ضمن أبحاث اليرموك – فالح العجمي- ص٢٥٣,م١٢, ع١/١٩٩٤.